

ملف المناصرة

محمد البجادي

Mohammed al-Bejadi

في السجن تنفيذًا لحكم السعودية

محمد البجادي مدافع سعودي عن حقوق الإنسان وعضو مؤسس في جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)، وهو محتجز منذ مايو/أيار 2018. ورغم انقضاء مدة سجنه في أبريل/نيسان 2023، أُعيدت محاكمته وحكمت عليه المحكمة الجزائية المتخصصة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2025 بالسجن 25 عامًا إضافية، ولا يزال محتجزًا في سجن بريدة.

01
القضية في دقيقة

محمد البجادي مدافع سعودي عن حقوق الإنسان وعضو مؤسس في جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)، وهو محتجز منذ مايو/أيار 2018. ورغم انقضاء مدة سجنه في أبريل/نيسان 2023، أُعيدت محاكمته وحكمت عليه المحكمة الجزائية المتخصصة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2025 بالسجن 25 عامًا إضافية، ولا يزال محتجزًا في سجن بريدة.

الحالة **في السجن تنفيذًا لحكم**	تاريخ القبض **24 مايو/أيار 2018**	الدولة **السعودية**

الحكم: السجن 25 عامًا إضافية (المحكمة الجزائية المتخصصة، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2025)، بعد حكم بالسجن 10 سنوات منها 5 موقوفة التنفيذ صدر في مارس/آذار 2015 وانقضت مدته كاملة في أبريل/نيسان 2023.

التهم: المشاركة في تأسيس منظمة لحقوق الإنسان (إدانة عام 2012)
الإساءة إلى صورة الدولة عبر وسائل الإعلام (إدانة عام 2012)
دعوة أسر المعتقلين السياسيين إلى الاحتجاج والاعتصام (إدانة عام 2012)
الطعن في استقلال القضاء (إدانة عام 2012)
حيازة كتب محظورة (إدانة عام 2012)

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن محمد البجادي فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

02
مسار القضية

4 سبتمبر/أيلول 2007

اعتقال

احتجازه دون تهمة ووضعه في الحبس الانفرادي

اعتُقل واحتُجز في الحبس الانفرادي دون توجيه تهمة أو محاكمة. ويفيد مركز الخليج لحقوق الإنسان بأنه احتُجز بعد حديثه إلى وسائل إعلام دولية عن اعتصام يطالب بالإفراج عن المعتقلين السياسيين.

يناير/كانون الثاني 2008

إفراج

الإفراج عنه بعد نحو أربعة أشهر من الاحتجاز

أُفرج عنه في يناير/كانون الثاني 2008 دون أن تُوجَّه إليه تهمة أو يُحاكَم، بعد نحو أربعة أشهر من الاحتجاز.

21 مارس/آذار 2011

إعادة اعتقال

اعتقاله بعد مشاركته في احتجاج في الرياض

اعتُقل في بريدة بعد يوم من مشاركته في احتجاج نظمته أسر معتقلين أمام وزارة الداخلية في الرياض، قال فيه إن جميع سجناء الرأي أهله.

أغسطس/آب 2011

إحالة للمحاكمة

إحالته إلى المحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة

بدأت محاكمته أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، وهي محكمة أُنشئت للنظر في الجرائم الأمنية. ومُنع محاموه من الوصول إليه طوال الوقت ومن حضور الجلسات.

11 مارس/آذار 2012

بدء إضراب عن الطعام

بدء إضراب عن الطعام في الاحتجاز

أفادت تقارير بأنه بدأ إضرابًا عن الطعام في 11 مارس/آذار 2012 وتوقف عن شرب الماء في 7 أبريل/نيسان. وقالت وزارة الداخلية في 10 أبريل/نيسان إنه ليس مضربًا عن الطعام.

10 أبريل/نيسان 2012

إدانة

الحكم عليه بالسجن 4 سنوات بعد محاكمة سرية

قضت المحكمة الجزائية المتخصصة في جلسة سرية، دون إبلاغ أسرته أو محاميه، بسجنه 4 سنوات ومنعه من السفر 5 سنوات، بتهم منها المشاركة في تأسيس منظمة لحقوق الإنسان والإساءة إلى صورة الدولة عبر وسائل الإعلام.

مارس/آذار 2015

إعادة المحاكمة

إعادة الحكم عليه بالسجن 10 سنوات منها 5 موقوفة التنفيذ

بعد نقض الحكم الأول في الاستئناف وبدء محاكمة ثانية في أغسطس/آب 2013، قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بسجنه 10 سنوات، منها 5 سنوات موقوفة التنفيذ.

سبتمبر/أيلول 2015

فعل آخر

الفريق العامل الأممي يعتبر احتجازه تعسفيًا

خلص الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة، في دورته المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2015، إلى أن احتجاز تسعة مدافعين سعوديين عن حقوق الإنسان، منهم محمد البجادي ومحمد فهد القحطاني ورائف بدوي ووليد أبو الخير، تعسفي، ودعا إلى الإفراج الفوري عنهم وجبر الضرر.

21 أبريل/نيسان 2016

إفراج

الإفراج عنه بعد انقضاء مدة سجنه

أُفرج عنه بعد أن قضى الجزء النافذ من الحكم ومدته 5 سنوات، وكان قد نُقل في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 إلى مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية.

24 مايو/أيار 2018

إعادة اعتقال

إعادة اعتقاله خلال حملة على المدافعات عن حقوق المرأة

اعتُقل خلال حملة قمع استهدفت المدافعات عن حقوق المرأة، وأُلزم بقضاء السنوات الخمس الموقوفة التنفيذ من حكمه السابق، ويُحتجز منذ ذلك الحين في سجن بريدة في منطقة القصيم.

أبريل/نيسان 2023

الاحتجاز بعد انتهاء مدة العقوبة

استمرار احتجازه بعد انقضاء مدة حكمه

انقضت مدة حكمه في أبريل/نيسان 2023، لكن لم يُفرج عنه، وظل محتجزًا في سجن بريدة دون الوصول إلى تمثيل قانوني.

أبريل/نيسان 2025

فعل آخر

المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان تثير قضيته

سلّطت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور، الضوء على قضيته، مشيرة إلى ممارسة احتجاز المدافعين السعوديين بعد انقضاء أحكامهم.

27 أكتوبر/تشرين الأول 2025

إدانة

إعادة محاكمته والحكم عليه بالسجن 25 عامًا إضافية

أعادت المحكمة الجزائية المتخصصة محاكمته بعد أكثر من عامين على انقضاء حكمه السابق، وقضت بسجنه 25 عامًا إضافية. وحُرم من التمثيل القانوني أثناء إعادة المحاكمة، ولم تُعلَن التهم الموجهة إليه.

15 ديسمبر/كانون الأول 2025

فعل آخر

خبراء أمميون يراسلون السعودية بشأن إعادة محاكمته والحكم عليه

وجّه أربعة مقررين خاصين تابعين للأمم المتحدة رسالة (AL SAU 2/2025) أبدوا فيها قلقهم من إعادة محاكمته والحكم عليه بالسجن 25 عامًا وحرمانه من محامٍ. وذكّروا بأن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي خلص عام 2015 إلى أن احتجازه تعسفي.

19 يونيو/حزيران 2026

ظروف الاحتجاز والصحة

لا يزال محتجزًا بعد الحكم عليه بالسجن 25 عامًا

أفادت منظمة سند بأنه لا يزال محتجزًا، مع تقارير عن الحبس الانفرادي المطوّل والحرمان من الزيارات العائلية وتقييد الوصول إلى التمثيل القانوني. وتُدرجه منظمة القسط محتجزًا في سجن بريدة في منطقة القصيم.

03
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: لا يزال محمد البجادي محتجزًا في سجن بريدة في منطقة القصيم، حيث يقضي حكمًا إضافيًا بالسجن 25 عامًا صدر في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2025 بعد إعادة محاكمته بأكثر من عامين على انقضاء حكمه السابق. ويصف أحدث تقرير علني، الصادر عن منظمة سند في يونيو/حزيران 2026، حبسه انفراديًا مدة طويلة وحرمانه من الزيارات العائلية.

الخلفية والعمل

محمد صالح البجادي، المولود عام 1979 والمقيم في بريدة في منطقة القصيم، مدافع سعودي عن حقوق الإنسان. وكان عام 2009 من الأعضاء المؤسسين لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)، مع محمد فهد القحطاني وآخرين. ودعت الجمعية إلى ملكية دستورية وإلى إنهاء الاضطهاد السياسي والتعذيب في السجون، ودافعت عن المحتجزين دون تهمة أو محاكمة، ثم حُظرت لاحقًا. ويشير مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى أن نشاطه شمل أيضًا دعم حقوق المرأة. وتفيد منظمة القسط بأن وزارة الداخلية عرضت عليه الإفراج عن أقارب له محتجزين إن كفّ عن الكلام، فرد بأن جميع سجناء الرأي أهله، وهي عبارة كررها في احتجاج عام 2011. وفي عام 2020 منحه فرع منظمة العفو الدولية في هولندا وسام «خوزنبنينغ» مع محمد فهد القحطاني وعبد الله الحامد والمحامي وليد أبو الخير.

القبض عليه

اعتُقل ثلاث مرات. ففي 4 سبتمبر/أيلول 2007 احتُجز في الحبس الانفرادي دون تهمة نحو أربعة أشهر، بعد حديثه إلى وسائل إعلام دولية عن اعتصام يطالب بالإفراج عن المعتقلين السياسيين. وفي 21 مارس/آذار 2011 اعتُقل في بريدة بعد يوم من مشاركته في احتجاج لأسر المعتقلين أمام وزارة الداخلية في الرياض. وأُفرج عنه في 21 أبريل/نيسان 2016 بعد أن قضى 5 سنوات. وفي 24 مايو/أيار 2018، خلال حملة القمع التي استهدفت المدافعات عن حقوق المرأة، اعتُقل مجددًا وأُلزم بقضاء السنوات الخمس الموقوفة التنفيذ من حكمه السابق.

ظروف الاحتجاز والصحة

تفيد منظمة القسط ومركز الخليج لحقوق الإنسان بأنه تعرّض خلال فترات احتجازه للضرب والصعق الكهربائي والحبس الانفرادي أشهرًا، وحُرم من التواصل مع أسرته ومحاميه. وفي عام 2012، أثناء محاكمته، أفادت تقارير بأنه أضرب عن الطعام منذ 11 مارس/آذار وتوقف عن شرب الماء في 7 أبريل، فيما نفت وزارة الداخلية أنه مضرب عن الطعام. وفي أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2015 نُقل إلى مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية قبل الإفراج عنه. ويُحتجز منذ عام 2018 في سجن بريدة. وفي يونيو/حزيران 2026 أفادت منظمة سند بحبسه انفراديًا مدة طويلة وحرمانه من الزيارات العائلية وتقييد وصوله إلى التمثيل القانوني.

الإجراءات القانونية

بدأت محاكمته الأولى أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في أغسطس/آب 2011. وفي 10 أبريل/نيسان 2012، في جلسة سرية لم تُبلَّغ بها أسرته ولا محاموه، قضت المحكمة بسجنه 4 سنوات ومنعه من السفر 5 سنوات بتهم المشاركة في تأسيس منظمة لحقوق الإنسان، والإساءة إلى صورة الدولة عبر وسائل الإعلام، ودعوة أسر المعتقلين إلى الاحتجاج، والطعن في استقلال القضاء، وحيازة كتب محظورة. ولم يُسمح لمحاميه قط بحضور الجلسات. ونُقض ذلك الحكم في الاستئناف، وبدأت محاكمة ثانية في أغسطس/آب 2013 انتهت، بحسب منظمة القسط، في مارس/آذار 2015 بحكم بالسجن 10 سنوات منها 5 موقوفة التنفيذ. وتورد منظمة منا لحقوق الإنسان أرقامًا مختلفة لهذا الحكم.

وانقضت المدة الموقوفة التنفيذ في أبريل/نيسان 2023 دون أن يُفرج عنه. وتفيد منظمة القسط بأنه أُحيل إلى إعادة المحاكمة في منتصف عام 2025، وأفادت منظمة سند بأن الجلسة الأولى حُدّدت في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2025. وفي ذلك اليوم قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بسجنه 25 عامًا إضافية. ولم يكن له محامٍ أثناء إعادة المحاكمة، ولم تُعلَن التهم. ولم تُسجَّل أي معلومات عن استئناف.

ردود الفعل الدولية

عدّته منظمة العفو الدولية سجين رأي عام 2012. وفي دورته المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2015 خلص الفريق العامل المعني

بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة إلى أن احتجازه تعسفي، في رأي شمل أيضًا محمد فهد القحطاني ورائف بدوي ووليد أبو الخير. وأثارت المقررة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور، قضيته في أبريل/نيسان 2025، وطالبت 12 منظمة، منها القسط وهيومن رايتس ووتش ومركز الخليج لحقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ومنظمة منا لحقوق الإنسان، بالإفراج عنه في 7 أغسطس/آب 2025. وفي 15 ديسمبر/كانون الأول 2025 راسل أربعة مقررين خاصين تابعين للأمم المتحدة الحكومة السعودية بشأن إعادة محاكمته وحرمانه من محامٍ (AL SAU 2/2025).

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/mohammed-al-bejadi/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 04-2023. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org